الفصل السابع عشر

جمهورية تونس

تونس بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي جزء من الشمال الإفريقي أو المغرب العربي، وأصغر أقطار المغرب مساحة، وتبلغ مساحتها (١٢٥٠٠٠كم٢)، ويبلغ عدد سكانها حوالي عشرة ملايين نسمة. وعاصمة البلاد مدينة تونس، وأهم مدنها بعد تونس مدينة «صفاقس» عاصمة الجنوب، وهي مرفأ تجاري كبير، ومن مدنها «سوسة» المعروفة بآثارها وبخاصةً مساجدها العظيمة، ومن مدنها كذلك «بنزرت» الميناء الحربي الشهير، وكذلك مدينة «القيروان» التاريخية المعروفة بمركزها الديني ومبانيها الإسلامية. وهناك مدن أخرى هي «قابس، وقفصة، والمهدية».

وتقع تونس غربي ليبيا، وهي متاخمة للصحراء الكبرى جنوباً، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب والجنوب بلاد الجزائر، وفي الجنوب الشرقي ليبيا، وبذلك يصبح لتونس حدان بحريان وحدان بريان. وتونس بحكم مركزها الجغرافي، وموقعها على البحر المتوسط، وامتداد طرقها الساحلية تربط أقطار المغرب بالمشرق من جهة، وتصل بين الشرق والغرب من جهة ثانية وهي معبر حساس بين أوروبا والشرق. وموقع تونس هذا جعل بعض الكتاب الغربيين يطلقون عليها اسم «عتبة السلام» وهذا الموقع المهم يظهر لنا بعض أسباب ما كان لقرطاجة القديمة من قوة، كما أن ميناء (بنزرت) يتحكم في ممر صقلية، ووسط غربي البحر المتوسط. أما القسم الجنوبي فيها، فهو ممر بري له أهميته.

obeikandi.com

أما سكان تونس فكانوا في الأصل من البربر الحاميين[1].

خضعت تونس في تاريخها القديم للفينيقيين الذين أسسوا مراكز تجارية لهم على الساحل التونسي أهمها: (أوتيكة) و (سوسة)، ثم بنوا، (قرطاجة) عام ٨٨٠ ق.م، والتي ازدهرت وسيطرت على معظم المدن الفينيقية، وقام بين قرطاجة وروما نزاع مرير دام سنوات عدة انتهى بانتصار روما والقضاء على قرطاجة. ودخلت تونس والشمال الإفريقي في حوزة الرومان من ١٤٨ ق.م. إلى ٤٢٧ بعد الميلاد. وقد حكمت روما تونس حكماً مباشراً وبسطت سلطتها على الأمراء المحليين، وانهار حكم الرومان بعد ستة قرون، ودخل البلادَ (الوندالُ) من سنة ٤٣٩-٥٣٤، ثم زحف البيزنطيون عليها فاحتلوها من ٥٣٤-٦٤٢) وحاولوا أن يسيروا في حكمهم على نهج الرومان فيها، وظلت تحت حكم البيزنطيين إلى أن فتحها المسلمون.

فتح المسلمون تونس أول مرة عام ٤٣هـ في عهد معاوية بن أبي سفيان، ولكن البيزنطيين استردوها، واستقر الحكم العربي الإسلامي في تونس عام ٧٢هـ في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. ثم خضعت تونس للعباسيين، واستقلت بعد ذلك عن مركز الخلافة الإسلامية بخضوعها للأغالبة (١٨٤-٢٩٧هـ)، كما خضعت بعد ذلك للفاطميين، وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر خضعت لوالي الفاطميين بلكين يوسف أبي الفتح الصنهاجي (٣٦٢-٥٦٧هـ) الذي خلع طاعة الفاطميين، ودعا إلى العباسيين في بغداد ولكن

(١) عبد الغني سعودي، الوطن العربي، ص ٤٧٠.

الفاطميين أو عزوا إلى قبائل بني هلال وبني سليم بالإغارة عليه فخربوا البلاد، وعاد الصنهاجي إلى حظيرة الفاطميين. ثم قامت في تونس دولة المرابطين، وتلتها دولة الموحدين التي استطاعت التغلب على المرابطين، وطرد النورمانديين من السواحل بعد أن كانوا قد أخلوها زمن الصنهاجيين.

وبعد الموحدين قام الحفصيون في تونس من ٦٢٦-٩٨٢هـ، وهم فرع من الموحدين، وقد جعلوا منها دولة مستقلة زاهرة، وظلت كذلك إلى أن دخلها العثمانيون فأصبحت منذ ٩٨١هـ ولاية تابعة لهم[١].

ويلاحظ أن كل ما كان من مظاهر الحضارات في تونس قبل الفتح الإسلامي، قد ترك آثاراً محدودة، ما لبثت أن توارت على مر الزمن على العكس من الفتح الإسلامي الذي أوجد بحق مرحلة حضارية جديدة في تاريخ تونس لا تزال راسخة بتاريخها وآثارها ومنجزاتها وواقعها الحضاري المعاصر.

تاريخ تونس الحديث:

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ ضمت إلى العثمانيين عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، إذ استطاع العثمانيون طرد الإسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجاد الحسن الحفصي بهم ودخول القائد العثماني (دارغوث باشا) القيروان.

واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون، وأسر محمداً الحفصي عام ٩٨١هـ (١٥٧٣م)، واعتقله بالاستانة حيث توفي، وبذلك

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٥٠-٤٥١.

obeikandl.com

انتهى عصر الدولة الحفصية التي حكمت تونس ما يقارب ثلاثمائة وخمسين عاماً من ٦٠٥-٩٨٢هـ.

جاء القائد سنان باشا إلى تونس، ووضع نظاماً لحكمها، قوامه حاكم مدني هو الوالي ولقب بالباشا، وهو يمثل السلطان العثماني، على أن يساعده ديوان استشاري مكون من ضباط عسكريين، وموظف يدير الشؤون المالية يلقب بالباي (وكان المفترض أن يتكون هذا النظام من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقراً في البلاد. لكن الأمورتطورت على غير ما يظن، فلم يلبث الدايات (الداي إبراهيم، والداي موسى، والداي عثمان الذي حكم ١٦ سنة، وهو أشهرهم، والداي يوسف حكم ما يزيد على سبع وعشرين سنة) أن استأثروا بالحكم دون الوالي الباشا، فكان أول من تولى من هؤلاء (إبراهيم رودوس) ودام حكم الدايات من ٩٩٩ إلى ١٠٥٠هـ (١٥٩٠-١٥٣٩م) حين ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هي سلطة الباي، وأصبح الحكم في البلاد لهؤلاء البابات. وحكمت منهم أسرتان، أولاهما هي الأسرة المرادية من ١٠٤٧-١١١٤هـ (١٦٣٧-١٧٠٢م، وأخراهما هي الأسرة الحسينية من ١١١١٧-١٣٧٧هـ (١٧٠٥-١٩٥٧م). وكان أولى بابات الأسرة المرادية (أسطا مراد) وقد منحته الدولة العثمانية لقب باشا، ولكنه توفي في السنة نفسها. وتولى الحكم بعده ابنه (حمودة) الذي يعد المؤسس الحقيقي لأسرة البابات المرادية. أما أسرة (البابات الحسينية) فكان منشئها هو (حسين بن علي تركي) الذي بويع بالولاية عام ١١١٧هـ (١٧٠٥م)، وأصبحت الولاية وراثية من بعده. وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية

التونسية في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م)[١].

وكان هؤلاء (البابات) يحكمون البلاد حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية. ولكن كانوا يعدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أن العالم الإسلامي وطن واحد. وقد تعاقب (البابات) على حكم البلاد فتحقق على يد بعضهم كثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية. والإدارية، وتجلت الصبغة العربية حينما عمل البابات على تحويل المكاتبات بينهم وبين الدولة العثمانية إلى اللغة العربية.

ويأتي على رأس البابات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية (أحمد باشا) الذي حكم من ١٢٥٥-١٢٧٢هـ (١٨٣٩-١٨٥٦م)، وفي زمنه بدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني. وقد طلب السلطان من الباي أحمد أن يطبق التنظيمات في تونس، فقام الباي أحمد ببعض الإصلاحات في تونس ومن أهمها: إنشاء مدرسة حربية دعا إليها الضباط الفرنسيين ليعملوا أساتذة بها وخبراء في الشؤون العسكرية والإدارية والعمرانية. كما أنه أنشأ جيشاً قوامه ٢٥ ألف رجل، وأنشأ كذلك مصانع للذخيرة، وداراً لصناعة السفن، وأسطولاً تونسياً اشترك مع الدولة العثمانية في حرب القرم. وكذلك شجع الباي نشر العلم وأكرم العلماء وعمل على إلغاء الرق. وأدى التقرب بينه وبين الغرب وبخاصة فرنسا إلى أن لبى دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا ورجع من هناك معجباً بما شهده من مظاهر حضارتها المادية. وقد استرعى نظره من ذلك قصر فرساي خاصة. فحاول أن يبني نظيراً له في بلاده فبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من

(١) Ling, Dwight L. Tunisiau from Protectorate to Republic, p. 18-20.

تونس أسماه «المحمدية»[1].

وقد كان تورط الباي أحمد في مثل هذا الترف ومحاولة التقليد على حساب الشعب، إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى، إلى وقوع البلاد في أزمة مالية ساعد عليها أن بعض معاوني الباي كانوا من المغامرين الذين سعوا إلى الإفادة من الأوضاع في سلب الأموال، وتكوين الثروات، والتآمر مع الأجانب نظير نسب من الأرباح، ومن هؤلاء (مصطفى خزنة دار) الذي كان وزير مالية الباي، وصهره، (ومحمود عياد) الذي كان قوى التأثير في الباي، وكان مسؤولاً عن مشتريات الحكومة، وتربطه بـ (مصطفى خزنة دار) مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم. مما أدى إلي قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع (محمود عياد) في النهاية أن يحدث متاعب للبلاد بعد أن أثرى وهرب إلى فرنسا، وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة، مما اضطر الباي إلى إرسال خير الدين التونسي المصلح الكبير إلى فرنسا لمقاضاته. وقد اقتضى الأمر اقامة خير الدين ثلاث سنوات في فرنسا، وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه قبل أن تتمكن الحكومة التونسية من حسم الأمر بالتغلب على محمود عياد.

وبعد وفاة أحمد خلفه أخوه محمد باي الثاني من سنة ١٢٧٢ - ١٢٧٦هـ (١٨٥٥-١٨٥٩) فسار على منوال أخيه. ولم يكن يملك غير هذا.. فالأمور كانت تتطور تدريجياً إلى تدخل فرنسا في البلاد وفرض سلطانها عليها. وقد أصدر محمد باشا «عهد الأمان» في عام ١٢٧٤هـ

(١) إحسان حقي، تونس العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ١١٨-١٢٠.

(١٨٥٧م)، يتضمن إحدى عشرة مادة، ويضمن فيه الباي حقوق الرعية، وأمنهم على أموالهم وكرامتهم وأعراضهم، كما أنه يضمن تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن النفوذ الأجنبي تجلى في مواد هذا الأمان، فهناك التأكيد على المساواة بين أهل الذمة وأهل البلاد، إذ إن الإسلام قد تناول هذه الأمور بالتفصيل. وأكد حقوق الذميين وصانها. وكذلك منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية حقاً مطلقاً في الاتجار، وامتلاك العقار، والأراضي لا اختلاف بينهم وبين أهل البلاد في تلك الحقوق. والظاهر أن إصدار هذا الأمان على ذلك النحو بما فيه من إقرار بفتح أبواب البلاد على مصاريعها أمام الأجانب لم يكن ليرضي أبناءتونس، ومن هنا وجدنا أن قناصلة الدول الأجنبية قد حضروا الحفل الذي تلي به العهد، كما كان الأسطول الفرنسي مرابطاً في ميناء «حلق الوادي» ليسند الباي لو قامت معارضة لعهد الأمان هذا[١].

لم يخل عصر محمد من بعض الأعمال الإصلاحية، فقد أدخل الطباعة بالحروف، وكانت على الحجر من قبل ذلك، ونقل للعاصمة بالأنابيب مياه «رغوان»، وكان من أعماله الموفقة تعيين خير الدين التونسي وزيراً للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية، وإدارية عظيمة أهمها إصلاح ميناء حلق الوادي» وأنشأ مصنعاً لبناء السفن وإصلاحها[٢].

---

(١) Ling, D. L. Tunisia from Protectorate to Republic, p. 15

(٢) المرجع السابق ص ١٦-١٧.

توفي محمد باي، وخلفه أخوه محمد الصادق باي من ١٢٧٦-١٣٠٠هـ (١٨٥٩-١٨٨١م)، وفي أيامه بقي خير الدين في منصب الوزارة، وكان من أعظم أعمال هذا الوزير أنه عدّل بعض مواد عهد الأمان الذي صدر في زمن الباي محمد، وحاول أن يمهد السبيل لحياة دستورية في البلاد، ولكن الإصلاحات الدستورية تمخضت عن إصدار دستور سنة ١٢٧٨هـ (١٨٦١م)، وهذا الدستور عرف بسلطة الباي، وكذلك نص على وراثة العرش، كما قضى بتشكيل مجلس استشاري مكون من ستين عضواً يعينه الباي من مدة خمس سنوات. واعترف الدستور بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وأكد مبادئ عهد الأمان. وقد عاون هذا المجلس الباي في إعداد القوانين، والميزانية شرط أن يوافق عليها. وقد تم حقاً تعيين المجلس، وكان خير الدين رئيساً له، لكن هذا المجلس لم يستطع أن يحقق الكثير من الإصلاح بسبب سيطرة الباي عليه وشل أعماله، ولأن فيه تجاوزاً لحدود الشرع، الأمر الذي جعل العلماء يعارضونه، وحقاً علّق الباي العمل بالدستور بعد أن ثارت ضده القبائل عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م)[١].

وجهت تونس مصاعب عديدة بسبب تراكم الديون على الدولة تماما كما حدث في مصر والدولة العثمانية. واضطر رئيس المجلس الكبير - كما أشرنا - خير الدين باشا إلى الاستقالة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) وعلق الدستور عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م). وشكلت عام ١٢٨٦هـ (١٨٦٨م) لجنة دولية مالية ضمت ممثلين من تونس، وفرنسا، ومالطة، وإيطالية برئاسة ممثل تونس خير الدين. ولكن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله، فاستقال عام

(١) د/ زاهية قدوره، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

١٢٩٤هـ (١٨٧٦م) وقصد استانبول، حيث عينه السلطان عبدالحميد صدراً أعظم «رئيس الوزراء» في ٢٢من محرم ١٢٩٦هـ (١٥ من كانون الثاني ١٨٧٩م) تاركاً تونس تتخبط في مشكلاتها السياسية والمالية. فازداد عزم فرنسا آنذاك على احتلالها[1].

مقدمات التدخل الفرنسي في تونس:

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جاراتها تونس ومراكش. وتنازع السياسة الفرنسية عاملان هما: الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر، وكرهها لقيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس، لذاعمدت السياسة الفرنسية إلى حماية استقلال تونس ومنع أي تدخل عثماني في شؤونها.

صممت فرنسا على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها. فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل. وأحياناً تهدد بلغة سياسية عنيفة. وادعى الباب العالي أن تونس ولاية تابعة له. تسك فيها النقود باسم السلطان، وتلقى الخطب في الجوامع باسمه، وتقدم مساعدة عسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب، كما أن المعاهدة العثمانية الفرنسية المؤرخة في عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية. واستندت الدولة العثمانية إلى حوادث عدة أظهر فيها الباي ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم، وإصدار مراسيم بتعيين الولاة

---

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، ص ١٨٢-١٨٩.

الذين تعاقبوا على الحكم. أما فرنسا فقد استندت على حالات عدة تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان. فقد أرسلت الدول إنذاراً إلى باي تونس بإزالة القرصنة في أواخر عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م) سلم إلى الباى مباشرة، كما أبرم الباى معاهدة مع ملوك ملكَيْ وصقلية عام ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م)، كذلك سلمت حكومة الباب العالي في تاريخ ٢٥/ ٦/ ١٢٨١هـ (٢٤ من تشرين الثاني ١٨٦٤م) بضرورة إبقاء الحالة على ماهي عليه في تونس. ولم تعترف فرنسا بمرسوم ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) الصادر لباي تونس، وسارعت إلى عدِّة لاغياً وأنه ليست له قيمة قانونية.

وعملت فرنسا على دعم استقلال البابات عن الباب العالي ودعم نفوذها في تونس. فاستقبلت الباى أحمد باشا استقبال الملوك، وتبادلت وإياه الأوسمة. وازداد النفوذ الفرنسي في تونس، حتى إن الباي عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره. وشكا قناصلة إنكلترا دوماً من أن نفوذ القنصل الفرنسي كان أكبر كثيراً من نفوذهم. وأرسلت فرنسا إلى تونس عام ١٢٩٢هـ (١٨٧٤م) قنصلاً قديراً اسمه «وستان» ليصلح ما فسد إثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) فنجح نجاحاً كبيراً[١].

وتدخل المستشار الألماني «بسمارك» في قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى إفريقية، فأيد مطالب فرنسا في تونس وحمل انكلترا على تأييدها عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) وصرح أوائل عام ١٢٩٦هـ للسفير الفرنسي

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٥-٢٠٧.

«أن الكمثري التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباي، وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في نضج المسألة. وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذا تركتموها على الشجر مدة طويلة». وحمل بسمارك على مشاكسات الباي «ذاك الحاكم الصغير المتبربر». واتصل بسمارك بإنكلترا لإعادة الصفاء، بينها وبين فرنسا ولحملها على نقل قنصلها الذي في تونس الذي كان يقاوم أطماع الفرنسيين.

بدأت إنكلترا بتأييد أطماع فرنسا في تونس. فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م)، أن تونس «امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، وأقر مبدأ ترك حرية التصرف لفرنسا فيها مقابل موافقة فرنسا على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص. وتردد الوزير البريطاني في إبداء موافقته كتابياً، ثم عاد فأعلن بصورةسريعة: أن افعلوا في تونس ما ترونه ملائماً.. فمن المستحيل بقاء النظام الحالي في تونس.. وعلى فرنسا أن تقوم بإصلاح هذه البلاد»[١].

وحذرت بريطانيا في عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) فرنسا، بأن عليها أن تعتمد على نفسها في حالة اعتراض إيطاليا، ولكن أظهرت في الوقت نفسه سرورها العظيم بنجاح التجربة التي قامت بها فرنسا في الجزائر والرسالة «الحضارية العظيمة التي تقوم بها» وأقرت إعطاء فرنسا نفوذاً عظيماً في تونس لأن «انكلترا ليست لها مصالح خاصة في البلاد». فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا في محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية. وبدأت فرنسا محاولتها للحصول على

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

مـوافقـة إيطاليـة على مـشـروعـات فـرنسـا في تونس. وحـاولت أن تطمـئن إيطاليا، فـأخبرتهـا بأنها ستعترف مقابل ذلك بحق ايطاليا في الاستيلاء على بلاد أخرى. وحذرتهـا في الوقت نفسه، وأنذرتهـا بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة. ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي بشدة في تـونس، وأرسلت ممثلاً بارعـا إلى تونس لإقناع الباى بقبول الحماية الإيطاليـة أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعـلان بنزرت ميناءً حراً، ولكن البـاي رفض كـل ذلك. وأرسلت إيطاليـا عـام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) قنصـلاً قـديراً أصحبته بمظاهرة عسكرية للتأثيرة في الباى. وتمكن هذا القنصل من حمل الباى على رفض مشروع حلف دفاعى عرضته عليه فرنسا في صيف عام ١٢٩٧هـ (١٨٧٩م). وبدأت إيطاليا حملة دعاية قوية ضد فرنسا في شمالي إفريقية، ودب الذعر في تونس إثر انتشار هذه الأخبار والشائعات. فقد ذكرت بعض الصحف الأجنبية أن إنكلترا أهدت تونس إلى فرنسا، فلجأ الباى إلى القناصلة مستفسراً وحينها استغل القنصل البريطاني الفرصة لقلب ظهر المجن لفرنسا، فحاول أن يؤكد للباي حرص بلاده على صيانة استقلال تونس. وشجّع قنصلا ايطاليا وبريطانيا الباي الوقوف في وجه مطامع فرنسا مدعين أن فـرنسا تريد إرهابه ولكن حالتهـا الداخلية لا تسـمح لها بالقيـام بمغامرات. إلا أن الحكومة البريطانية لم تؤيد سياسة قنصلها المتفردة فأنهت خدماته بعد عام إرضاءً لفرنسا.

وبدأ لفرنسا أن الإسراع بالعمل هو أضمن طريقة قبل ازدياد المصاعب؛ فإيطاليا تحاول مساعدة إنكلترا في البحر المتوسط، والسلطان عبدالحميد يسبب لها متاعب، وفكرة الجامعة الإسلامية تنتشر بسرعة وتهدد مصالح

فـرنسـا حـتى في الجـزائر. فـوصلت قـوة فـرنسـية في نهـاية عـام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م) إلى قرب العـاصـمـة التونسية، ومنح البـاي أربع ساعـات مـهلة للتفكير، فوقَّع مضطراً على معاهدة (باردو) في عام ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)[١].

ولكـن قـامـت ثورة في جنوبي تـونس ضـد الوضع الجـديد أخـمـدها الفرنسيون بسهولة، وفرضوا معاهدة المرسى في ١٣٠٠هـ (١٨٨١م). وقد منحت فـرنسـا نفسَـهـا في المعـاهـدة الأخـرى حق الاشـراف على الشؤون العسكرية، والخارجية، والمالية، وحق تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس يكون حلقة الوصل بين تونس وفرنسا. أما المعاهدة الثانية فقد تعهد الباي بموجبـهـا بقبـول الإصـلاحـات الإدارية، والقـضـائيـة، والماليـة التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية. واحتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء ولا سيما وأن انكلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر، وتثبت حكمهـا في قبرص. لكن في الحين الذي اعترفت انكلترا باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على كل من مصر وقبرص، ولم تعترف فرنسا للسلطان بأي سلطة في تونس. فتنازل الأتراك أخيراً عن تونس في معاهدة لوزان ١٣٤١هـ ١٩٢٣م).

أما إيطاليا فإنها غضبت لأن فرنسا سبقتها إلى تونس، ولكنها اعترفت أخـيـراً بـالحـمـاية الفـرنسـية على تونس سنة ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) مـقـابل الامتيازات التالية:

١- أن تتمتع إيطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباي سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م).

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٨-٢١٢.

٢- أنه يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية.

٣-أن تضمن المساواة بين الفرنسيين في الحقوق في تونس ولاسيما حق ممارسة المهن الحرة، وتشكيل الجمعيات والمدارس.

٤- أن للإيطاليين الحق في الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين. الطريف في الأمر أن مجلس النواب الفرنسي رفض في سنة ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) تصديق معاهدة (باردو)[١].

تونس تحت الحماية الفرنسية ١٢٩٨-١٣٧٦هـ ١٨٨٠-١٩٥٦م).

لم يرد في معاهدة (باردو) ذكر الحماية، بل نصت مادتها الثانية على أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت، إلا أن الوزير المقيم الذي ورد ذكره في المادة الخامسة أصبح بمثابة وزير خارجية تونسي بموجب مرسوم الباي الصادر في ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م)، وتخلى الباى عن سيادته في الشؤون الخارجية لفرنسا، وشرعت فرنسا بانتزاع سلطات الباى وحكومته، وجعلها في ايدي المقيم. فقد صدر مرسوم جمهوري فرنسي في ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) ربطت بموجبه المصالح الفرنسية في تونس بالمقيم وألحقتها بفروع وزارات الجمهورية، كذلك فرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعي بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم، ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

١- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات الدولة وسجلاتها.

(١) د/ عبدالكريم غرايبه، مرجع سابق، ص١٨٥-١٨٧.

٢- عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة.

وزيدت صلاحياته فعهد إليه بالإشراف على الشرطة عام ١٣١٤هـ (١٨٩٦م)، والإسعاف والسجون عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، واستمرت صلاحيات أمين السر العام بالازدياد إلى أن نشب الخلاف بينه وبين المقيم، فألغي المنصب في أواخر عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م). وأحدث منصب المدير العام للداخلية، والمدير العام للعدل. وأعيد إنشاء المنصب في ١٣٥٢هـ (١٩٣١م) وزيدت صلاحياته بحيث عهد إليه تنسيق جميع الأعمال في الإدارة التونسية. وفي ١٣٦٢هـ (١٩٤١م) أصدر الجنرال «جيرو» مرسوماً عين بموجبه أمين السر العام، وبذلك انتزع من الباي سلطة تعيين أمين السر العام[١].

وبقي الباي، في ظل الحماية، صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى. وتمتعَ المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي والعالم الخارجي. وتمتع المقيم بموجب المرسوم الجمهوري الفرنسي الصادر في ٢٠ من ذي الحجة ١٣٠١هـ (١٠ من تشرين الأول ١٨٨٤م) بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، وعدت أوامر الباي غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم[٢].

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٨-٢١٠.
(٢) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢١٢.

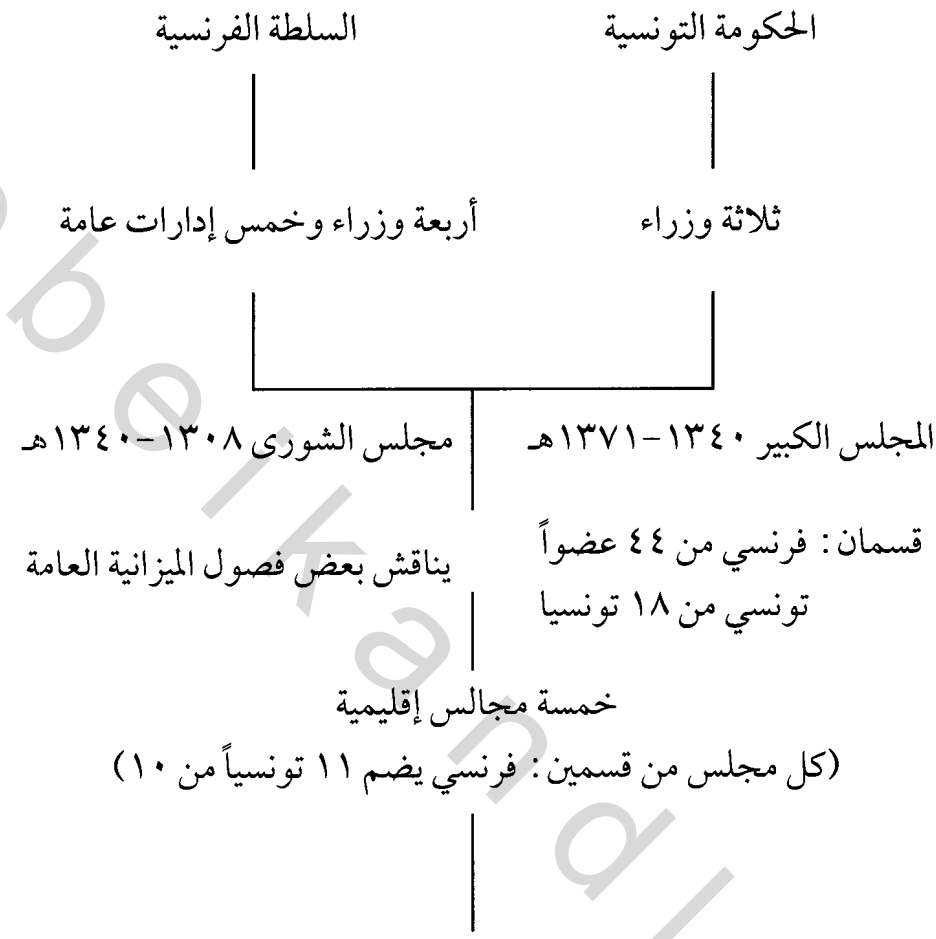

وقد أسِّس مجلس الشورى سنة ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) ليحل محل المجلس الكبير الذي حلَّ عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٤م) وينظر في شؤون الميزانية. وعينَّ المقيم العام أعضاء هذا المجلس من بين أصحاب الشركات التجارية، والمزارعين، وأعضاء المجالس البلدية. وعينَّ المقيم العام في ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) عدداً من التونسيين أعضاء في هذا المجلس بحيث أصبح عدد

التونسيين في المجلس ثمانية عشر عضواً، ومُنح الفرنسيون حق انتخاب ممثليهم البالغ عددهم ستة وثلاثين عضواً. وانقسم المجلس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) إلى قسمين أحدهما فرنسي والآخر تونسي، يجتمع كل منهما وحده وألغي مجلس الشورى عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، وشكل مجلس جديد دعي المجلس الكبير. وانقسم هذا المجلس بدوره إلى قسمين: فرنسي، وتونسي. وضم القسم الفرنسي ٤٤ عضواً في حين تنتخب منهم الفرق التجارية والزراعية ٢١ عضواً، وينتخب الباقون من قبل الجالية الفرنسية، بينما ضم القسم ا لتونسي ١٨ عضواً معيناً. وطرأت تغييرات على المجلس، فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر في عام ١٣٤٦ (١٩٢٨م)، فأصبح عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً، وعدد التونسيين ٣٦ عضواً. وزيد عدد الأعضاء مرة أخرى عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م) إلى ٥٦ فرنسياً و٤١ تونسياً، وتساوى الفريقان عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وتوترت العلاقات بين التونسيين والفرنسيين في المجلس فقدم الفرنسيون استقالاتهم عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية، وتوقفت أعمال المجلس الكبير في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م)[١].

وأحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية. ولم يبق بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصبي الوزير الأكبر، ووزير القلم والاستشارة. وقام المقيم العام بعد عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) بأعمال وزير الحربية، كما قام قائد القوات الفرنسية بمهمات وزير الحربية. وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) أمين سر عام فرنسي يعينه

(١) يوسف درمونه، تونس بين الحماية والاستقلال، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٤١-١٤٥.

الباى، ويوافق عليه المقيم، ولكن بعد ١٣٦١هـ (١٩٤٢م) سلبت فرنسا من الباي حق تعيينه إذ صاريعين بمرسوم فرنسي. وبعد أن اشتد الوطنيون التونسيون بالمطالبة بفصل السلطات، وجعلوه هذا المطلب وطنياً رئيسياً، تساهل الفرنسيون، وحققوا للتونسيين هذا المطلب فأحدثوا عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) وزارة عدل تونسية. واغتنم الباي عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) فرصة ضعف فرنسا، فشكل وزارة وطنية برئاسة «محمد شنيق» ضمت كلاً من الدكتور الماطري رئيس الحزب الدستوري الجديد، والصالح فرحات عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، إلا أن الوزارة لم تعمر طويلاً، وسقطت بعد عام إثر دخول قوات الحلفاء إلى تونس، وبدأ عهد ازدياد النفوذ الفرنسي واضطهاد الوطنيين. ولكن فرنسا عادت فوافقت عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) على إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية، وشكلت بعد عام وزارة مختلطة من ستة تونسيين، وسبعة فرنسيين، وألغيت صلاحيات أمين السر العام الواسعة. وازداد الوزراء التونسيون جرأة فأقدم رئيس الوزراء «محمد شنيق «على توقيع شكوى إلى مجلس الأمن قدَّمها لهيئة الأمم المتحدة صالح بن يوسف، ومحمد بدرة. وعرضت فرنسا ترضية للتونسيين - زيادة عدد الوزراء التونسيين، وإلغاء المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين، وجعل قرارات مجلس الوزراء نافذة. وما حل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م) حتى كانت الوزارة التونسية قد أصبحت كلياً مؤلفة من تونسيين[١].

هذا ما كان من سيطرة فرنسا على تونس سياسياً، وقد سيطرت أيضاً على جميع النواحي الأخرى من اقتصادية وثقافية واجتماعية. وسيطرت

(١) Ling, D. L. op. cit, p 79-80

obeikandl.com

أيضاً على الاقتصاد التونسي، ومصادرالثروة في البلاد، فاستولت على أمـلاك الدولة من الأرض البـور، ثـم اسـتـولت على الغـابـات، والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أراضي القبائل والأوقـاف، وسلمت هـذه المسـاحـات الشـاسـعـة للشـركـات الفـرنسـيـة والمهاجرين الفرنسيين، وعمدت إلى الثروة المعدنية فأسندت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث عنها والحصول عليها، وركَّزت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية، ووضعت نظاماً جمركياً جعل تونس بموجبه سوقاً للبـضـائع الفـرنسـيـة وحـدها، كـمـا جـعل صـادرات تـونس لا تتـجـه إلا لفرنسا[1].

واحـتـضنت فـرنسـا كل أفراد الجـاليات الأوربية، ومنحـتـهـم الجنسية الفـرنسـيـة ليكبـر عدد رعـاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعـاية على حـساب شعب تـونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهملة كل المنشآت العـمرانية، والثقافية، والصحية. حتى إنه خصص أكثر الميزانية التونسية للموظفين. فقد بلغ عدد الموظفين في عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م) (٣١,٦٩٦) موظفاً منهم (٢٢)) ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية، ويتقاضى الموظفون ٨٢٪ من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام. وكانت فرنسا تحث التونسيين على التجنس حتى يحصلوا على مرتبات عالية تساوي مرتبات الفرنسيين، إلا أن الصحافة وفتوى المفتي العام قضت على هذه النداءات.

(١) المرجع السابق.

وفي الناحية العلمية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي، كما اتجهت لنشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير، وقطعت الإعانات عن المدارس الإسلامية، فضعفت، وانقضت أكثرها ولم يبق إلا جامعة الزيتونة تصارع الأحداث وتناضل للبقاء، وفرضت فرنسا الأحكام العرفية على تونس أكثر من عشرين عاماً، صادرت خلالها حرية الفكر وحرية النشر والاجتماع، إلا ما يؤيد أغراضها، ويحقق أهدافها.

وهكذا بقيت تونس مدة طويلة من الزمن، وهي تتلظى بنار الاستعمار الفرنسي، وتكتوي بلهيبه، حتى هب أهلها يناضلون للحرية والاستقلال، ذلك النضال الذي آتى ثماره وحقق لشعب تونس ما هو جدير به من حرية واستقلال[1].

كفاح الشعب التونسي في سبيل الاستقلال:

بدأت الحركة الوطنية في تونس، كما بدأت في مصر، بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درسوا في جامعات الغرب. وتزعم هذه الحركة في تونس (علي أبو شوشة) الذي أصدر جريدة (الحاضرة) فاجتمع حولها كتلة من الشباب المثقف تنادي بتقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية. وهذا يشبه ما فعله مصطفى كامل في مصر الذي أصدر جريدة (اللواء). وبعد عامين ألّف (علي باش حمبة) حزب المقاومة، وأصدر جريدة (التونسي) الناطقة بالعربية والفرنسية، ودعا إلى مقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسيين. وبعد أن قامت عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م) ثورة تركيا الفتاة (حزب الاتحاد والترقي) غير الحزب التونسي اسمه فأصبح حزب تونس الفتاة.

(١) إحسان حقي، تونس العربية، ص ١٥٤.

وعهد إلى الشيخ عبدالعزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة (التـونسي). وسـاهم هذا الحـزب بكل قـواه في تأييـد نضـال طرابلس، والجزائر، كما أيد ثورة قامت في تونس عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م) بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدي عبر مقابر المسلمين، فثار أهل تونس، إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة، ونفت كذلك كلاً من (علي باش حمبه وأخاه محمداً، وبشير الأصفر، والثعالبي، وحلّت حزب تونس الفتاة. وذهب علي، وبشيراً، والثعالبي إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً لوزارة الخارجية التركية. أما (محمد باش حمبه) فقد قصد جنيف، وأصدر فيها عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) مجلة (المغرب) للدفاع عن قضايا المغرب العربي، وقد توقفت عن الصدور عام ١٣٣٦هـ (١٩١٨م) بسبب انقطاع المدد المالي من إستانبول[1].

حاول الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى إحياء حزب تونس الفتاة، والدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية، فقصد باريس عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) على رأس وفد تونس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، كما قدم مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وفي تونس استقبل المقيم العام في العام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وفدا من أعيان تونس، قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، كما قدم هذا الوفد مذكرة مماثلة للباي في العام نفسه. وأسس هؤلاء الأعيان حزب الدستور الحر التونسي، وأصبحت مذكرتهم هي أهداف الحزب. وهذا يشبه ما حدث في مصر قبل ذلك بنصف عام، عندما تقدم أعيان مصر بمطالب للمندوب البريطاني، ثم أسس هؤلاء حزب الوفد،

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٠٧-٢١٠.

وأصبحت مطالب الأعيان هي أهداف الوفد. وهكذا نرى الشبه كبيراً في طريقة تكوين حزب الوفد المصري وتطويره وحزب الدستور التونسي.

ولكن الحركة الوطنية في تونس بدأت تتطور تطوراً مختلفاً عن تطورالحركة في مصر، فحينما مالت الحركة الوطنية في مصر إلى التطرف والعنف ـ فأصبحت تنشد الاستقلال التام ـ، بدأت الحركة الوطنية التونسية التي طالبت (ولسن) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا، وتنشد مساعدة، الأحزاب اليسارية في فرنسا وعطفها. وكان باي تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر. وقدم الوطنيون في مطالبهم الوطنية المتواضعة التي طالبوا فيها بما يلي:

١- تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية وتونسية) لها صلاحيات واسعة ولا سيما في القضايا المالية.

٢- تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.

٣- الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية فصلاً تاماً.

٤- منح التونسيين حق شغل الوظائف حسب كفاءاتِهم ومساواتُهم بالفرنسيين.

٥- المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب.

٦- تشكيل مجالس محلية منتخبة.

٧- جعل التعليم إجبارياً.

٨- منح التونسيين حق شراء أرض الدولة.

٩- منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة.

ويلاحظ أن هذه المطالب لا تتعرض لذكر الاستقلال، بل تقرر للفرنسيين حق الاشتراك في حكم تونس. وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين نصيب عادل من خيرات بلادهم[1].

ولم تستجب فرنسا لهذه المطالب المعتدلة. ثم قصد باريس في أواخر عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وفد تونسي لم يستطع أن يحقق شيئاً، كما فشل وفد (الثعالبي) في إسماع صوت تونس في مؤتمر الصلح، فاكتفى بإصدار كتاب بالفرنسية سماه «تونس الشهيدة». وعاد الأعيان التونسيون (وفد الأربعين) فقدموا مطالبهم مرة أخرى للباي وللمقيم الجديد لوسيان (الذي خلف فلاندان منتصف عام ١٣٤٠هـ)، وشجعهم الباي ورحب المقيم بأكثر هذه المطالب مع إبداء تحفظات للطلبين الأوليين. وحقق المقيم المطلب الثالث حينما وافق في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) على تأسيس وزارة عدل تونسية، كما نفذ بعض المطلب التاسع، فسمح للثعالبي بالعودة إلى تونس وألغى حالة الطوارئ التي أعلنت منذ ١٣١١هـ (١٩٢٩م) وسمح لأكثر من عشرين صحيفة وطنية بالصدور.

وظهر الحزب الحر الدستوري بصورة رسمية بقيادة (عبدالعزيز الثعالبي) و (بشير الأصفر) وضم هذا الحزب عدداً من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وكلهم من أنصار الوحدة العربية الإسلامية. وأظهر الحزب عداء للصهيونيين خاصة تطور إلى اضطرابات دامية ضد اليهود في صفاقس في ٣ و٤ من ربيع الآخر عام ١٣٥٢هـ (٢٥ و ٢٦ من تموز ١٩٣٣م)، كما حدثت اصطدامات أخرى مع اليهود عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٦م). ولكن

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٤٧٠-٤٧٢.

الحزب لم ينجح في الحصول على مطالبه من الفرنسيين الذين عادوا فلجأوا إلى القوة في قمع الحركة الوطنية. وقاد المقيم في ١٨ من شعبان ١٣٤٠هـ (١٥/ ٤/ ١٩٢٢م) مظاهرة عسكرية كبيرة، وأجبر الباي على الرضوخ وعلى إقصاء الوطنيين من قصره، وزار الكسندر ميلران رئيسُ الجمهورية الفرنسية تونس في آخر شهر شوال فلم يحدث ما يعكس تلك الزيارة.

وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٥ من ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٩/ ٦/ ١٩٢٢م) عزمها على إدخال إصلاحات في تونس. ونوقش موضوع الإصلاح في البرلمان الفرنسي في الرابع والخامس من تموز، وأبدى النواب رغبتهم في ألا تتعارض الإصلاحات مع بقاء مركز فرنسا واستمرار تشجيع استيطان الفرنسيين في تونس وأصدر المقيم في ١٣ من تموز كما أصدر في ١٤ قرارات بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشاري وكذلك أحدثت مجالس محلية للبلدية والمقاطعات، وتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر العام، وقد عقد المجلس أول اجتماعاته بعد اجراء الانتخابات.

وخابت آمال الوطنيين ولم يقبلوا هذه الاصلاحات. ولجأ الفرنسيون إلى الشدة فعطلوا الصحف ومنعوا الاجتماعات واعتقلوا زعماء الحركة الوطنية، وفر الثعالبي إلى مصر حيث بقي منفياً حتى عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م). وتزعم حركة الحزب في غيابه لجنة تنفيذية بزعامة الطاهر أحمد الصافي، والصالح فرحات، ومحيي الدين القليبي، وبدأ الحزب بالتقرب من اليساريين ولاسيما الشيوعيين[١].

(١) Dwight, L.Ling, op. cit, p 115-120

وثارت مشكلة جديدة بدأت أواخر ١٣٣٩هـ-١٩٢١م)، حينما شرع الفرنسيون بتطبيق قوانين جديدة للجنسية. فقد ألحق الأجانب في تونس بالجنسية الفرنسية وجرِّدوا من الرعوية التونسية إذا كانَ أجدادهم من مواليد تونس وذلك بموجب قانون (٨/ ١١/ ١٩٢١م). وعاد الفرنسيون فأصدروا قانوناً في (٢٠/ ٣/ ١٩٢٣م) منحوا بموجبه الجنسية لكل من يطلبها ويظهر عواطف فرنسية. وقاوم المسلمون التونسيون الاتجاه الجديد وقاطعوا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية، وعدوه مارقاً من الإسلام ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين. ولما شعر المسلمون التونسيون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بحرج وضعهم شكلوا اتحاداً أقسم أعضاؤه بالله على السعي لاستعادة الجنسية التونسية. وقدم الاتحاد مذكرة إلى الباي رجوا فيها وساطته لاستعادة الجنسية التونسية. . . ولكن المقيم العام الفرنسي والجالية والصحف الفرنسية حملوا حملات عنيفة على هذه الفئة واتهموها بالمروق. وغدت هذه الفئة محتقرة من الفرنسيين والتونسيين. ورفضت الجماهير التونسية محاولات لدفن هؤلاء في مقابر المسلمين.

وانتعشت آمال الوطنيين في تونس عندما شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م)، وأرسل الحزب الدستوري وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة هريو، وعرض مبادئه التسعة، ولكن هريو رفض مقابلة الوفد، فاكتفى الطاهر بتقديم المذكرة بمطالب البلاد. كما قدم الحزب الاشتراكي مطالب شبيهه بمطالب الحزب الدستوري. فوعد رئيس الوزراء بدراستها. وتتلخص هذه المطالب – التي تعترف لفرنسا بحقوق أساسية في تونس ولم تطالب إلا بالمساواة مع

الفرنسيين- بما يلي :

١- المساواة مع الفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير والاشتراك معهم في انتخاب المجلس .

٢- إعطاء المجلس حق الاقتراع على الميزانية ومراقبة المصروفات .

٣- أن يتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

٤- الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

٥- مشاركة التونسيين في الوظائف العامة مع مساواتهم في الرواتب مع الفرنسيين .

٦- حرية الصحافة والاجتماع .

درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب . وأوصت بضرورة الإصلاح وتحسين جهاز الخدمة المدنية ، وأثبت نضال تونس أن لا أمل لبلد عربي في الحصول على أمانيه عن طريق المفاوضة والإقناع[١] .

انتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور ، فقد أصدر الشاذلي خير الله جريدة (صوت التونسي) عام ١٣٤٨هـ (١٩٢٩م) واشترك في تحريرها المحامي الشاب الحبيب بورقيبة الذي درس المحاماة في باريس ودخل معترك السياسة والصحافة في تونس إثر عودته ، وعقد الشباب في ٨ من جمادي الآخرة عام ١٣٤٩هـ (٣٠/ ١٠/ ١٩٣٠م) مؤتمراً للحركة الوطنية وانتخبوا هيئة للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبي رقيبة وأخيه والدكتور محمود

(١) د/ صلاح العقاد ، المغربي العربي ، ص ٢١٢-٢١٥ .

المطيري والطاهر صفر. وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على الاحتلال. ونقل أبورقيبة والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولي، حينما عرضاها في مؤتمر حقوق الإنسان الذي انعقد في (فيشي) في ذي الحجة ١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م). وعاد أبو رقيبة فأصدر جريدة (العمل التونسي) عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) وبدأ نجمه في البروز.

دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في (أيار ١٩٣٣م)، فانعقد المؤتمر (قسم الجبل)، ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال وتحرير الشعب التونسي وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً ومجلساً نيابياً منتخباً ووزارة مسئولة أمام المجلس النيابي. وأعلن المؤتمرون أن سياسة التعاون التي اتبعها الحزب كانت غير مجدية، لذا تبنى الحزب الأهداف التالية وسعى إلى تحقيقها:

١- مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً.

٢- حكومة مسؤولة أمام المجلس.

٣- فصل السلطات الثلاث.

٤- قانون تونسي واحد يطبق على جميع المقيمين في تونس.

٥- حريات عامة.

٦- التعليم إجباري.

٧- حماية الاقتصاد الوطني[١].

وقرر الشباب الانفصال نهائياً عن حزب الدستور بعد أن يئسوا من إمكان التعاون مع رجالاته من الرعيل الأول، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة

---

(١) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢١٥-٢٢٠.

قصر الهلال التونسية في مطلع عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م). وتبنى الأعضاء مبادئ مؤتمر الجبل ومبدأ الاستقلال على مراحل. وأعلن عن تشكيل حزب جديد باسم حزب الدستور الجديد برئاسة الدكتور الماطري، كما أصبح الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للديوان السياسي للحزب. وضم الحزب شباباً مندفعاً أمثال صالح بن يوسف، الطاهر صفر، وعلي البهلوان، ومنجى سليم، ويوسف الرويسي، وجلولي فارس. وسمح لهم المقيم العام بإعادة إصدار جريدة العمل. ولكن فرنسا غيرت المقيم، فاعتقل المقيم الجديد زعماء الحزب بعد خمسة أشهر من تشكيله، وتلا ذلك اضطرابات خطيرة في تونس في حين استمر اعتقال الزعماء حتى عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م).

بادر الزعماء بعد إخلاء سبيلهم إلى عقد مؤتمر حزبي في الهواء الطلق في صيف عام ١٩٥٥هـ (١٩٣٦م)، ثم قصد الحبيب بورقيبه باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية التي استجابت وأرسلت مبعوثاً من قبلها لدرس الأوضاع. فاقترح إصلاحات معينة ولكن عارضها الفرنسيون.

وشكل الحزب الدستوري الجديد إثر الخلاف مع حزب الدستور القديم طوال عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، ولكنه استأنف نشاطه ضد المستعمرين في العام التالي. ولا شك أن منهاج حزب الدستورالجديد كان أوسع من منهاج الحزب القديم، فقد وسع دائرة نشاطه إلى الحركة العمالية خاصة؛ لأن بعض أعضائه المؤسسين كانوا من أبناء الطبقة العاملة، فأصبح يمثل حركةً شعبيةً شاملةً لا يقتصر نشاطها على أبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن، وإنما يمتد ليشمل الكادحين وأبناء الطبقة العاملة في المدن والقرى، وكان للحزب تنظيم دقيق، وله مركز رئيسي يوجه سياسته. وفروع منبثة في أنحاء البلاد

بلغ عـددها ٤٥ فـرعاً، تـعمل عـلى نشـر مبـادئ الحـزب. وتوعيـة الشـعب بالقضية الوطنية وبلغ عدد أعضائه قرابة ثلث مليون عضو، والحزب بصورته الجديدة كان أكثر تنظيماً وإحكاماً من سابقه، يلائم روح العصر. ويمتاز قادته بأنهم يجمعون بين الثقافتين العربية والغربية الحديثة، وقد رضيت عنه سراً فرنسا لاتجاهه العلماني، وأخذت تقويه وتظهره، والشعب لا يعرف ما يدور في الخفاء، لذا كان يبدي تأييده لهذا الحزب.

اعتقلت السلطات الفرنسية جميع أعضاء الحزب الدستوري الجديد في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وأعلنت الأحكام العرفية، وحل الحزب أيضاً في العام نفسه. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب في تونس قد حلت، وكانت تعمل في السر، وزعماؤها في المعتقلات، ولكن بعد أن استسلمت فرنسا في منتصف عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) نشطت الأحزاب مرة أخرى. فقدم حزب الدستور الجديد طلباً إلى الباي طالب فيه بإنهاء المعاهدة وإخلاء سبيل المعتقلين، فبادرت سلطات (فيشي) إلى اعتقال (الحبيب ثامر) ورجال المكتب السياسي للحزب[١].

ولكن اعـتلاء البـاي مـحـمـد المنصف عـرش تونس في ٢٥ من جـمـادى الأولى عـام ١٣٦٠هـ (١٩/ ٦/ ١٩٤٢م). والاحـتـلال الألماني لتـونس في أواخر العام نفسه غيَّر الموقف. فقد قدم الباي الجديد إلى المقيم العام مطالبه الستةَ عشرَ التي وضعها له حزب الدستور الجديد. واغتنم الباي فرصة احـتـلال الألمان تونس وضـعف النفـوذ الفـرنسي ليـعـهـد إلى مـحـمـد شنيق بتشكيل وزارة وطنية ضمت الماطري وصالح فرحات ممثلين للدستور الجديد

(١) Dwight, .Ling, op. cit, p 169-170

والقديم. وأصدرحزب الدستور الجديد جريدة (أفريقيا القناة)، كما أشرف أحد أعضائه وهو يوسف الرويسي على فتح مكتب المغرب العربي في برلين وإصدار جريدة المغرب العربي. وأطلق الألمان الزعماء المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقية.

ولكن احتلال الحلفاء لتونس في عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) قلب الأوضاع، فقد خلع الفرنسيون الباي المنصف ونفوه وعينوا أميناً عاماً يتمتع بأكثر صلاحيات الباى. وعانى التونسيون الكثير من الاضطهاد والأذى من الفرنسيين وغدا من السهل إعدام أي وطني لاتهامه بالتعاون مع المحور. وضعف نشاط الأحزاب السياسية وفر الزعماء الذين نجوا من الاعتقال أوالقتل إلى القاهرة ودمشق وجعل أبو رقيبة القاهرة مركزاً لنشاطه ١٣٦٤-١٣٦٨هـ (١٩٤٥-١٩٤٩م).

وبرز في ميدان النضال في هذا الوقت نقابات العمال. وكان العمال التونسيون من قبل قد انخرطوا في الاتحادات الفرنسية. وفي ربيع عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) عاد الدكتور محمد علي بن المختار القابسي من ألمانيا بعد أن اختص في الاقتصاد وأسس جمعية التعاون الاقتصادي التونسي ونقابة عمال الرصيف. وقررت لجنة عمالية إنشاء اتحاد عموم عمالة تونس، كما انتخبت محمد علي أميناً عاماً للاتحاد. وبادر الفرنسيون إلى حل الاتحاد عام ١٢٤٣هـ (١٩٢٥م). وبقيت منحلَّةً إلى أن أعيد تشكيل نقابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ولكنها حلت بعد عام. وأخيراً برز أحد عمال النقل في صفاقس وهو (فرحات حشاد) وتمكن من تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م). كذلك تأسس الاتحاد العام الزراعي

وانضم الاتحاد إلى النقابات الحرة لا إلى اتحاد النقابات الشيوعي، كما أيد سياسياً حزب الدستور الجديد[1].

واستعادت الأحزاب السياسية نشاطها بعد انتهاء الحرب بالتعاون مع النقابات. ولا سيما أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بوعود تقرير المصير. وعقدت الأحزاب والنقابات واتحاد الموظفين مؤتمراً وطنياً في ٢٦ من رمضان ١٣٦٥هـ (٢٣/ ٨/ ١٩٤٦م)، وتبنوا ميثاقاً جاء فيه أن نظام الحماية لا يتفق مع سيادة الشعب التونسي وأنه نظام فاشل. لذا وجب السعي لاسترجاع استقلال تونس لكي تنضم تونس المستقلة إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وبادرت السلطات الفرنسية إلى اعتقال الزعماء المجتمعين، فأعلن فرحات حشاد الإضراب العام. واضطرت الحكومة الفرنسية إلى التساهل، فغيرت المقيم الفرنسي (ماست) واتبعت سياسة المسالمة، فألغت مرسوم صلاحيات الأمين العام، وشكلت وزارة تونسية مختلطة من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين برئاسة مصطفى الكعاك.

وخطت فرنسا جديدة في طريق التفاهم مع التونسيين، فقد وافقت على تشكيل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق في ٤ من ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧من آب ١٩٥٠م) ضمت صالح بن يوسف من حزب الدستور الجديد والسيد محمد بدره رئيس اتحاد الغرف التجارية التونسية. وبدأت الوزارة مفاوضاتها مع فرنسا لحل الخلافات المعلقة. وهاج الفرنسيون في تونس، واحتجوا وقدم الأعضاء الفرنسيون في المجلس الكبير استقلالهم من المجلس، وهدد زعيمهم بإعلان العصيان المدني.

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢١٨-٢٢٥.

ورحب أبو رقيبه بالتعاون مع فرنسا وقدم مطالبه السبعة والتي جاء فيها : -

١ - إعادة سلطات الباي .

٢ - تشكيل مجلس وزراء كل أعضائه من التونسيين .

٣ - إلغاء منصب الأمين العام .

٤ - إلغاء مناصب المستشارين الإداريين للمقاطعات وعددهم ١٩ .

٥ - حل الشرطة .

٦ - إحداث مجالس بلدية - منتخبة .

٧ - تشكيل مجلس نواب منتخب يضع دستوراً ويقر معاهدة مع فرنسا .

تبنت الوزارة الوطنية هذه المطالب وكذلك الباي ورفعت إلى الحكومة الفرنسية التي انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لهذه المطالب أو بعضها أو كلها . وأخيراً رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب[١] .

ونشطت الحكومة التونسية في عرض قضيتها على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في ١٣٧١هـ (أواخر عام ١٩٥١م) لكنها لم تنجح في إدراج القضية، وأخيراً نجحت تونس في إدراج القضية عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) لكن هذا لم يتمخض عن شيء إيجابي نظراً لمقاطعة مندوب فرنسا للجلسات .

(١) William Zardman, Government, and politics in Northern Africa, London 1915 P.67-68.

obeikandl.com

ولجأ التونسيون إلى النضال المسلح لمقابلة الإرهاب والعنف الفرنسي بمثله، بعد أن ثبت فشل النضال السياسي. وشكلت فرق النضال التونسية التي لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف، وتخريب السكك الحديدية، ونسف الجسور وحماية المواطنين من الاغتيال. وعادت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس في عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، فطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل. واضطرت فرنسا إزاء نضال التونسيين وإزاء موقف الرأي العام العالمي إلى التراجع، فأعلن منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية في رجب ١٣٧٤هـ (أذار ١٩٥٤م) منح تونس الإستقلال الذاتي، فشكل طاهر بن عماروزارة وطنية. واشترط منديس فرانس سبعة شروط إضافة إلى شرط استسلام المجاهدين فرحب أبو رقيبة بالشروط السبعة وحث المجاهدين على الاستسلام، وأيده في هذا الموقف مؤتمر الحزب المنعقد في صفاقس. ولبى نداء الاستسلام ثلاثة آلاف مجاهد. أما الشروط السبعة فهي:

١- استمرار المحاكم الفرنسية وفق اتفاقية قضائية.

٢- قيام اتحاد جمركي بين تونس وفرنسا وفق اتفاقية جمركية ومنح البضائع الفرنسية لعلم: الأولوية.

٣- جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في التدريس والاستعانة بأساتذة من فرنسا وإرسال البعثات إلى فرنسا وذلك وفق اتفاقية ثقافية.

٤- ضمان مصالح الموظفين الفرنسيين البالغ عددهم ١٦ ألفا وذلك وفق اتفاقية إدارية.

٥- ربط النقد التونسي بالفرنك.

٦- ضمان مصالح المستوطنين الفرنسيين.

٧- يكون استغلال الثروة المعدنية وقفاً على الشركات الفرنسية والتونسية[١].

وعاد أبورقيبة إلى تونس في شوال ١٣٧٤هـ (أول حزيران ١٩٥٥م)، وبعد يومين وقعت الاتفاقية الفرنسية التونسية التي عرضت فرنسا فيها الاستقلال مع كثير من التحفظات، فلم يتقبل الشعب الاتفاقية التي أبرمت حينذاك، وواجهوها بالاضطرابات، وكان على رأس هذه المعارضة صالح بن يوسف، فاضطرت فرنسا آخر الأمر إلى الاعتراف بالاستقلال الكامل للبلاد مع احتفاظها بقاعدة بنزرت البحرية وذلك في شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠من آذار ١٩٥٦م). وانتخب الحبيب بورقيبة رئيساً للجمعية الوطنية، وشكل أول وزارة استقلالية ضمت وزارة للخارجية. وعقدت اتفاقية جديدة مع فرنسا في منتصف (حزيران) تنازلت بموجبها فرنسا عن تحفظاتها، فأعلن بعد يومين عن تشكيل جيش تونسي، وألغيت المحاكم الفرنسية في ١٩ من شعبان ١٣٧٦هـ (العشرين من أذار ١٩٥٧م) وألغيت الملكية في ٢٨ من ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ من تموز١٩٥٧م)، وانتخب أبو رقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية المستقلة.

وهكذا دخلت تونس عصر استقلالها الكامل، وشرعت تبني نفسها من جديد على أسس عصرية حديثة. ففي المجال الداخلي عملت الحكومة التونسية على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وكان آخرها جلاء الفرنسيين عن قاعدة بنزرت ١٣٧٣هـ (١٩٦٣م)، وتخليص البلاد من التبعية الاقتصادية لفرنسا وتنظيم الحزب الدستوري وهو الحزب الوحيد

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٠-٢٢١.

الحاكم في تونس[1].

أما الميدان الدولي فقد أبدت تونس فيه نشاطاً كبيراً. فقد انضمت تونس إلى الجامعة العربية ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) وإلى هيئة الأمم المتحدة (١٩٥٦م)، وعقدت معاهدات إخاء مع ليبيا ومراكش (١٩٥٧م)، كما تعاونت مع الثورة الجزائرية وقدمت لها الأرض التونسية قاعدة انطلاق، واتبعت مع الدول العربية سياسة مستقلة قد تتعارض أحياناً مع مجموعة الدول العربية، وهذا ما جمد نشاطها ضمن الجامعة العربية مرات، وجعل اشتراكها في مؤتمرات القمة محدوداً. وانصرفت تونس إلى التعاون مع الدول الغربية واعتمدت على معوناتها في التنمية الاقتصادية. أما حاكم تونس الحبيب بورقيبة فقد جدد انتخابه لرئاسة تونس مدى الحياة، فاستبد في حكمه، واستعبد الشعب وخالف مبادئ الإسلام، وتصرف باستهتار بعيداً عن كل القيم ولما مقته الشعب خافت الدول النصرانية من نشاط الحركة الإسلامية، فاستبدلت به رجلاً أكثر فتوة هو رئيس الوزراء زين العابدين بن علي وذلك في ١٦ من ربيع الأول ١٤٠٨هـ (٧ من تشرين الثاني ١٩٨٧م).

كان زين العابدين بن علي وزيراً للداخلية في وزارتي محمد مزالي، ورشيد صفر، ثم كلف بالوزارة الأولى في ٩ من صفر ١٤٠٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م)، وبعد أقل من شهر قام بحركته ونحى الحبيب بورقيبة عن الحكم، وتسلم مكانه، فعادت الحيوية إلى الحكم التونسي المرتبط مع استبدال شخصية الحاكم[2].

---

(١) د/ زاهرياض، المرجع السابق، ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٠-٢٢١.